

Distr.: General
12 August 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٢٩ من جدول الأعمال المؤقت*

تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

تقرير الأمين العام**

موجز

بمجلول الذكرى السنوية العاشرة لدخول اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد) حيز النفاذ، يكون كل من المجتمع المدني والحكومات والأمم المتحدة قد قطع شوطاً طويلاً لوقف المعاناة التي تتسبب فيها الألغام الأرضية. وقد تم تدمير ما يزيد على ٤١ مليون لغم أرضي. وتم تطهير الأراضي من الألغام وإعادةها إلى المجتمعات المحلية. وزاد عدد السكان المعرضين للخطر ممن أصبحت لديهم المعارف والمهارات اللازمة للحد من المخاطر. وما فتئ الاعتراف يزيد بما للناجين وأسرهم من حقوق في إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في مجتمعاتهم المحلية. وقد انضم إلى الاتفاقية ما مجموعه ١٥٦ بلداً.

* A/64/150.

** قُدم هذا التقرير متأخراً عن مواعده المقرر كي يعكس أحدث المعلومات.



وعلاوة على اتفاقية حظر الألغام، فقد ترتبت على صكوك أخرى ومناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير آثار في الإجراءات الدولية المتعلقة بالألغام، بما في ذلك استجابة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٦، نشرت الأمم المتحدة قدرة للرد السريع في لبنان من أجل تطهير الأراضي من الذخائر العنقودية، وعملت مع المجتمع المدني والدول الأعضاء من أجل وضع صك دولي ملزم لحظر استخدامها، هو اتفاقية الذخائر العنقودية، التي أُبرمت في دبلن في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ وفتحت باب التوقيع عليها في أوصلو في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتشكل الأجهزة المتفجرة المرتجلة تحديا متناميا بالنسبة للمدنيين، وكذا عمليات الأمم المتحدة للسلام وأعمال المساعدة الإنسانية والأعمال الإنمائية، كما تضر مخلفات تلك الأجهزة لا محالة بالعمليات الميدانية وتعرض الموظفين للخطر، مما يستدعي اتخاذ تدابير أمنية أوسع، ويترتب عليه تكبد تكاليف وتراجع كفاءة العمليات بصورة عامة.

ويوجز هذا التقرير الإنجازات التي حققها فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/62/307 و Corr.1-3) في مجالات إزالة الألغام المضادة للأفراد والتوعية بمخاطر الألغام ومساعدة الضحايا وتدمير المخزونات والدعوة وفقا للأهداف الاستراتيجية الأربعة المبينة في سياسة واستراتيجية الأمم المتحدة المشتركتين بين الوكالات للأعمال المتعلقة بالألغام^(١). ويتضمن التقرير أيضا جدول أعمال مقترح لمكافحة الألغام في المستقبل.

والطريق نحو تحقيق الهدف الجماعي المتمثل في حماية المدنيين من مخلفات الحرب من المتفجرات طريق طويل، بل إنه حتى بعد إزالة كافة الألغام المضادة للأفراد وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات، بما في ذلك الذخائر العنقودية، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، فإن تحديا رئيسيا سيظل قائما، ألا وهو: تزويد الناجين بكل ما يحتاجونه من دعم ليصبحوا أعضاء نشطين ومنتجين في مجتمعاتهم المحلية ويظلوا كذلك. ويعيد الأمين العام تأكيد التزام الأمم المتحدة بدعم الدول الأعضاء في مجابهة هذه التحديات.

(١) استراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للأعمال المتعلقة بالألغام: ٢٠٠٦-٢٠١٠.

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٩/٦٢ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً عن التقدم المحرز في كافة المسائل ذات الصلة المبينة في تقاريره السابقة بشأن تقديم المساعدة في إزالة الألغام وفي الإجراءات المتعلقة بالألغام.
- ٢ - ومنذ فتح باب التوقيع على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة عموماً باسم اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، في عام ١٩٩٧، صدّق ١٥٦ بلداً على المعاهدة أو انضم إليها. وتم تدمير ما يزيد على ٤١ مليون لغم من مخزونات الألغام المضادة للأفراد، وتوقف من حيث الجوهر إنتاج تلك الألغام وبيعها ونقلها. وصادف فاتح آذار/مارس ٢٠٠٩ الذكرى السنوية العاشرة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ، وسيُعقد المؤتمر الاستعراضي الثاني للاتفاقية في وقت لاحق عام ٢٠٠٩ في كارتاخينا، كولومبيا.
- ٣ - وعلاوة على الألغام المضادة للأفراد، لا تزال ثمة تحديات فيما يتعلق بكافة مخلفات الحرب من المتفجرات. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، رحب الأمين العام ببدء نفاذ البروتوكول الخامس بشأن مخلفات الحرب من المتفجرات الملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة^(٢)، وكرر دعوته لإضفاء الطابع العالمي عليه وتنفيذه. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، رحّب الأمين العام بفتح باب التوقيع على اتفاقية الذخائر العنقودية، التي حصلت حتى الآن على ٩٨ توقيعاً و ١٤ تصديقاً وقبولاً، ويشجّع على الإسراع في إدخالها حيز النفاذ.
- ٤ - وبهذه من السياسة المشتركة بين الوكالات، استمر فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام الذي يتألف من ١٤ إدارة ووكالة وصندوقاً وبرنامجاً^(٣) وكيانات بصفة مراقب منها لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومكتب الشؤون القانونية، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، في السهر على ضمان الاتساق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بجميع أركان مكافحة الألغام وأنشطتها ونهج "وحدة عمل الأمم المتحدة"، في ظل احترام كامل

(٢) اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

(٣) إدارة عمليات حفظ السلام، ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، ومكتب شؤون نزع السلاح، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي.

للأدوار والمسؤوليات الفردية والميزة النسبية لفرادى أعضاء الفريق، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة لفريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الألغام على مستوى المسؤولين والفنيين. وفي جميع أجزاء هذا التقرير، يبرز الدور الجوهرى الذي يضطلع به فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام ضمناً لأن يكون الدعم المقدم إلى البلدان والأقاليم المتضررة من الألغام ومن مخلفات الحرب من المتفجرات دعماً استراتيجياً متسماً بالفعالية والكفاءة.

٥ - والهدف الاستراتيجى للأمم المتحدة هو العمل بالتعاون مع السلطات الوطنية والأقاليم والجهات من غير الدول والمجتمعات المحلية المتضررة، وبالشراكة مع المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها، للحد من التهديدات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية التي تشكلها الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات، وبعدها، لن تكون مساعدة الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام ضرورية. وتسترشد الأمم المتحدة في أنشطتها لمكافحة الألغام بأربعة أهداف استراتيجية محددة في استراتيجية الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠: الحد من الوفيات والإصابات بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة؛ والتخفيف من المخاطر التي تتعرض لها سبل عيش المجتمعات المحلية وتوسيع نطاق حرية الحركة لنسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة من المجتمعات المحلية الأشد تأثراً؛ وإدماج احتياجات الإجراءات المتعلقة بالألغام في الخطط والميزانيات الوطنية المخصصة للتنمية والتعمير في ١٥ بلداً على الأقل؛ والمساعدة على تطوير قدرة المؤسسات الوطنية على إدارة خطر الألغام الأرضية/مخلفات الحرب من المتفجرات، وفي الوقت نفسه الإعداد لاستقبال بعض قدرات الاستجابة في ١٥ بلداً على الأقل.

ثانياً - معلومات مستكملة عن الصكوك الدولية المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام

٦ - تواصل الأمم المتحدة الدعوة لتعميم الأطر القانونية القائمة وتشجيع الدول الأعضاء على توسيع نطاق هذه الأنظمة، ووضع صكوك دولية جديدة لحماية المدنيين من ويلات الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات، مثلما كان عليه الحال عند ما قدمت الدعم لاتفاقية الذخائر العنقودية في عام ٢٠٠٨. وهي تقوم بهذا العمل بالتعاون مع الدول المهتمة، والمجتمع المدني والمنظمات المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام والمنظمات الدولية.

٧ - وآخر الدول الأطراف التي استكملت تدمير مخزونها وفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد هي إثيوبيا (نيسان/أبريل ٢٠٠٩) وبوروندي (آذار/مارس ٢٠٠٨) والسودان (آذار/مارس ٢٠٠٨) وأفغانستان التي انتهت من تدمير مخزونها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وفي الاجتماع التاسع للدول الأطراف في المعاهدة، بتت الدول

الأطراف في ١٥ طلبا لتمديد المواعيد النهائية لإزالة الألغام. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في إعداد طلبات التمديد هذه لكل من الأردن والبوسنة والهرسك وتشاد وزمبابوي والسنغال وكرواتيا وموزامبيق واليمن.

٨ - ومنذ عام ٢٠٠٧، تم تنفيذ عمليتين متوازيتين تعززان بعضهما بعضا من أجل التصدي للآثار المترتبة على الذخائر العنقودية: "عملية أوصلو" التي تهدف إلى حظر الذخائر العنقودية التي تتسبب للمدنيين في أضرار غير مقبولة؛ وعملية بادرت بها الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية للتفاوض بشأن مقترح في فريق الخبراء الحكوميين. وفي أواخر عام ٢٠٠٨، أصدر فريق الخبراء نص مشروع بروتوكول عن الذخائر العنقودية ليكون أساسا للمفاوضات بشأن هذا البروتوكول. ولا تزال هذه المفاوضات جارية. وتعاون فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام تعاوننا نشطا مع الوفود، وطعم مداولات الوفود بمدخلات فنية نابعة من الميدان.

٩ - واجتمعت الدول الأعضاء المؤيدة لعملية أوصلو في كل من أوصلو (٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧) وليما (٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧) وفيينا (٥-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) وولينغتون (١٨-٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨) وفي المؤتمر الدبلوماسي المعقود في دبلن (١٩-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨)، حيث اعتمدت اتفاقية الذخائر العنقودية. وشاركت الأمم المتحدة بنشاط في العملية عن طريق تقديم أدلة على الآثار المترتبة على الذخائر العنقودية في المجال الإنساني وفي حقوق الإنسان والتنمية. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقّعت ٩٤ دولة على الاتفاقية وصدّقت عليها أربع وكان هناك تطبيق مؤقت واحد. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، علاوة على ما بذله من جهود عالمية في مجال الدعوة، دعما خاصا عن طريق المساعدة على تنظيم ١٥ اجتماعا عالميا وإقليميا، بما في ذلك إدارة برامج الرعاية نيابة عن أكثر من ٧٥٠ مندوبا حكوميا من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتضررة من الذخائر العنقودية. ورحب الأمين العام، الذي قبل واجبات الوديع بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية، بالصك القانوني الجديد، وتعهد بتقديم كامل الدعم والمساعدة في تنفيذ الدول الأطراف لمسؤولياتها.

١٠ - واستمر الأمين العام أيضا في التعبير عن تأييد المفاوضات بشأن الذخائر العنقودية في سياق الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة باعتبارها هي واتفاقية الذخائر العنقودية مكملتان ومعززتان لبعضهما بعضا. وحث على أن يسترشد فيما يجري من مداولات في عام ٢٠٠٩ بالمبادئ الإنسانية التي تشكل الأساس نفسه الذي تقوم عليه الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والمعيار الذي حدده اتفاقية الذخائر العنقودية الجديدة.

١١ - وعلاوة على نطاق الذخائر العنقودية، تهدف الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، بأطرافها السامية المتعاقدة وعددهم ١١٠ طرفاً، إلى حماية القوات العسكرية من الإصابات اللاإنسانية والحؤول دون إيذاء المدنيين بأنواع معينة من الأسلحة التقليدية. ويكتسي اثنان من بروتوكولاتها أهمية خاصة بالنسبة للإجراءات المتعلقة بالألغام: البروتوكول الثاني المعدل المتعلق بالألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى، الذي وقّع عليه ٩٣ طرفاً، والبروتوكول الخامس المتعلق بمخلفات الحرب من المتفجرات، الذي وقّع عليه ٥٩ طرفاً. وقدمت الأمم المتحدة المشورة التقنية والمدخلات اللازمة للمنسقين لتقديم تقارير وطنية، عن مشروع المادة الرابعة، ونموذج الإبلاغ الإلكتروني، ومساعدة الضحايا، والتدابير الوقائية العامة، وقاعدة بيانات مخلفات الحرب من المتفجرات.

١٢ - وأبرزت البيانات التي أدلى بها فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام في المؤتمرات السنوية للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الثاني المعدل في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ضرورة تعزيز القواعد الدولية القائمة المنطبقة على الألغام المضادة للمركبات وغيرها من الألغام التي لا تعرف كألغام مضادة للأفراد. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، دعمت الأمم المتحدة بنشاط حلقات دراسية إقليمية تهدف إلى تعزيز الطابع العالمي للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وهي مبادرة من مكتب شؤون نزع السلاح مؤلها الاتحاد الأوروبي عن طريق إجراء مشترك للمجلس الأوروبي. وعقدت الحلقات الدراسية في كل من سانتو دومينغو، ولومي، وألماتي، والرباط، وكاتماندو. وتماشياً مع أولويات الأمم المتحدة في مجال الدعوة لتعزيز جميع الصكوك ذات الصلة، فإن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، ولا سيما البروتوكول الثاني المعدل والبروتوكول الخامس، يمثل هدفاً هاماً من أهداف الدعوة.

١٣ - واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري في عام ٢٠٠٦ وفتح باب التوقيع عليهما في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩، أصبحت ٦٠ دولة أطرافاً فيها، بما في ذلك بلدان متضررة من الألغام الأرضية و/أو مخلفات الحرب من المتفجرات. وحتى التاريخ نفسه، صدّقت ٣٨ دولة على البروتوكول الاختياري أو انضمت إليه^(٤).

١٤ - ولدعم تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أنشأ مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، في عام ٢٠٠٦، فريقاً مشتركاً بين الوكالات لدعم

(٤) المعلومات المستكملة عن حالة الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري متاحة على الموقع: <http://treaties.un.org/Pages/Treaties.aspx?id=4&subid=A&lang=en>

الاتفاقية. وبصفة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ممثلة لإدارة عمليات حفظ السلام، فإنها كانت تستنير في مشاركتها في الاجتماعات والمداولات التي جرت في عام ٢٠٠٨ بدراسة استقصائية لبعثات حفظ سلام وبعثات سياسية مختارة^(٥) بينت وجود وعي عام بالاتفاقية وأحكامها، وبالفرص المتاحة لتلبية الاحتياجات والحقوق المحددة لذوي الإعاقات، لا سيما فيما يتعلق بالمشاركة، وعدم التمييز وإتاحة فرص الوصول. ووضعت الدائرة، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبمساعدة فيلق الناجين (المعروف سابقاً باسم شبكة الناجين من الألغام الأرضية)، مجموعة أدوات للدعوة^(٦) بهدف نشر المعلومات عن الاتفاقية والبروتوكول الاختياري من أجل تعزيز فهمهما ومساعدة الدول الأطراف على تنفيذ التزاماتها.

١٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أكد المدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية تعميم قضايا الإعاقة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات ذات الصلة بالتنمية المستدامة. وفي إطار دعم البرنامج الإنمائي للنشط للاتفاقية، حدد الأشخاص ذوو الإعاقة بوصفهم فئة رئيسية تدرج في المجالات ذات الأولوية الواردة في خطة البرنامج الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، ألا وهي الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والحكم الديمقراطي، ومنع الأزمات والإنعاش، ولا سيما ما يتصل منها بالأعمال المتعلقة بالألغام.

١٦ - وكثيراً ما عملت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع شركاء آخرين لفريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام من أجل النهوض بتحديد مسؤوليات مساعدة الضحايا ضمن معايير حقوق الإنسان وتحديد أوجه التآزر بين مختلف المعاهدات، مع التركيز بصفة خاصة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٧ - وتستخدم الجماعات المسلحة غير التابعة للدول في عدد من البلدان مثل أفغانستان وإكوادور وباكستان وبيرو والعراق وكولومبيا وميانمار والهند، الألغام المضادة للأفراد وغيرها من الأسلحة التي تنفجر بفعل الضحية، بما فيها الأجهزة المتفجرة المرتجلة، التي غالباً ما تخلف آثاراً مدمرة. وفي إطار جهود التنسيق التي تبذلها منظمة نداء جنيف، وقعت ٣٩ جماعة

(٥) مثل بعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في نيبال، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

(٦) متاحة في الموقع: www.mineaction.org.

مسلّحة غير تابعة للدول حتى الآن على وثيقة الالتزام بالامتناع عن استخدام الألغام المضادة للأفراد، والتعاون في مجال مكافحة الألغام في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وتدمير المخزونات. ويشجع الأمين العام جميع الأطراف الفاعلة من غير الدول على وقف استخدام الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة وعلى الامتناع عن استخدام الذخائر التي تتسبب بأضرار غير مقبولة للمدنيين سواء في وقت استخدامها أو بعد انتهاء التفاعلات.

١٨ - ويشير تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في التفاعلات المسلحة (S/2009/277) إلى أنه ينبغي تشجيع الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة، بما فيها الأطراف المشاركة في الأعمال المتعلقة بالألغام، على التعاون مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدول بشأن القضايا المتصلة باستخدام الألغام المضادة للأفراد وغيرها من أنواع الأسلحة، بغية تشجيعها على الامتناع للقانون الواجب التطبيق. ووفقاً للإجراء ٤٦ من خطة عمل نيروبي التي اتفقت عليها الدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد أثناء المؤتمر الاستعراضي الأول في عام ٢٠٠٤، فإن الدول الأطراف القادرة على دعم الأعمال المتعلقة بالألغام التي تساعد السكان المتضررين في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدول سوف تواصل تقديم هذا الدعم. ويشجع الأمين العام الدول الأطراف على إدراج بند مماثل في نتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني الذي سيعقد في كارتاخينا في وقت لاحق من هذا العام، وتنفيذه.

ثالثاً - نهج الأمم المتحدة إزاء مكافحة الألغام

ألف - دمج مكافحة الألغام في منظومة الأمم المتحدة

١٩ - قام فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام بدمج عنصر مكافحة الألغام في العديد من جوانب عمل الأمم المتحدة. وهذا يعكس ما لمكافحة الألغام من دور بالغ الأهمية في نجاح العمل في حالات الطوارئ الإنسانية، والإنعاش المبكر، والتنمية، والأمن، وحماية الطفل، وإعمال حقوق الإنسان للجميع.

٢٠ - ومنذ عام ١٩٩٦، سلّم مجلس الأمن بأن الأعمال المتعلقة بالألغام حيوية لإعادة إحلال السلام والأمن ونشر عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة في البلدان والأقاليم المتضررة. ومنذ عام ٢٠٠٧، وردت الإشارة إلى الأعمال المتعلقة بالألغام في أكثر من ٥٠ تقريراً من تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن. فعلى سبيل المثال، جاء في التقرير الأخير للأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام (S/2008/670) أن تطهير ما يزيد على ٤٠ حقلاً من حقول الألغام التي زرعها الجيش النيبالي

لا يزال هدفا هاما من أهداف اتفاق السلام الشامل. كما أن تمديدات الولايات مؤخرًا تعكس اعترافاً بأن الجهود المبذولة في مجال مكافحة الألغام تدعم عمليات حفظ السلام وكذلك الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش المبكر والأنشطة الإنمائية.

٢١ - وفي عام ٢٠٠٧، كان ثلث جميع الضحايا من الأطفال، في حين بلغ هذا المعدل في بعض البلدان ٨٠ في المائة. وقد ساعدت البيانات التي تدار في إطار نظام إدارة المعلومات لمكافحة الألغام الذي وضعه مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، في تقييم حالة السكان والمجتمعات المحلية المتضررة من الألغام أو مخلفات الحرب من المتفجرات وفي وضع الاستراتيجيات والنهج الملائمة للوقاية. وسيظل للأعمال المتعلقة بالألغام دور هام تؤول إليه في مجال حماية الأطفال من الآثار المباشرة وغير المباشرة للألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات، وكذلك في تقديم المساعدة للناجين من الأطفال.

٢٢ - وتسعى الأمم المتحدة جاهدة لضمان مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في الأعمال المتعلقة بالألغام. وضاعف فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام جهوده ليكفل تأثيراً متساوياً لبرامج مكافحة الألغام على النساء والرجال والفتيان والفتيات، وحصول الجميع على فرص متساوية للمشاركة في الأعمال المتعلقة بالألغام، سواء بوصفهم ممارسين لهذه الأعمال أو مستفيدين منها، وبالتالي اضطلاع كل من الرجال والنساء بدور في صنع القرارات المتعلقة بالألغام في مجتمعاتهم المحلية. وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، عقد فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام حلقتي عمل عالميتين، الأولى في نيروبي والثانية في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، شارك فيهما العاملون في مجال مكافحة الألغام على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٣ - ومثلت حلقة العمل التقييمية التي عُقدت في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات نقطة بارزة في دورة التعلم المتصلة بالمنظور الجنساني حيث شارك فيها ممثلون عن الهيئات الوطنية لمكافحة الألغام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشاركون ميدانيون ومدربون وأخصائيون في القضايا الجنسانية من دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وتوصلوا في إطارها إلى فهم مشترك لتعميم المنظور الجنساني، وصدّقوا على خطة العمل الوطنية النموذجية المتعلقة بالمنظور الجنساني وقدموا توصيات محددة في مجال إجراءات المتابعة. وفي عام ٢٠٠٩، دعم فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام المبادرات الميدانية لتنفيذ التوصيات المقدمة من الزملاء على الصعيد الوطني وفي الميدان، بما في ذلك حلقة العمل الجنسانية الإقليمية في آسيا، التي عُقدت في آذار/مارس، وإنشاء مجموعة رائدة من الممارسين في المجال الجنساني.

باء - تقديم الخدمات لجماعة العاملين في مجال مكافحة الألغام

٢٤ - يتمثل أحد الأدوار التي يضطلع بها فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الألغام في رصد الأخطار العالمية الناجمة عن الألغام وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات. ويجري شهرياً استعراض الأخطار المحتملة، والإجراءات التي يوصي باتخاذها فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام للتصدي لهذه الأخطار، أثناء اجتماعات التنسيق التي يُتوخى منها تحديد الإجراءات الملائمة.

٢٥ - ويُعدّ التخطيط الفعال والاستجابة السريعة لحالات الطوارئ أمران أساسيان في الجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام من أجل التخفيف من حدة الأخطار الناجمة عن الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات. ومنذ عام ٢٠٠١، وفر إطار التخطيط والاستجابة السريعة في مجال مكافحة الألغام هيكلًا ونهجًا شاملين، يُخطّط في إطارهما أعضاء فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الألغام لسبل التصدي المناسبة ويسهّلون الانتشار السريع لبعثات التقييم. وباستخدام الأموال غير المخصصة ضمن الميزانية، أوفدت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام بعثة تقييم تقني مشتركة بين الوكالات خلال مهلة قصيرة بعد اندلاع النزاع في جورجيا في عام ٢٠٠٨ وأوفدت فريقاً في أقل من أسبوع واحد لإنشاء مركز تنسيق لمكافحة الألغام في غزة في عام ٢٠٠٩. وضمن إطار الأمم المتحدة العام للإنعاش المبكر، أنشأ فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام مركز تنسيق للأعمال المتعلقة بالألغام في غزة لمساعدة السكان المدنيين والوكالات الإنسانية.

٢٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عقدت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام دورتها التدريبية السنوية الخامسة بشأن الاستجابة السريعة، في السويد، بالتعاون مع شريكها الاحتياطي في الدعم اللوجستي، ألا وهو الوكالة المدنية السويدية للتصدي لحالات الطوارئ (المعروفة سابقاً بوكالة خدمات الإنقاذ السويدية). وركّز هذا النشاط على إنشاء مركز لتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام في حالة طوارئ. وأتاحت الدورة التدريبية التي نظمت عام ٢٠٠٩ فرصاً لزيادة مشاركة عناصر من مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية.

٢٧ - وأجريت عمليات تقييم داخلية وخارجية في أفغانستان وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور والسودان والصحراء الغربية والصومال ونيبال. كما أوفدت بعثات مشتركة بين الوكالات إلى الصومال (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) ومصر (نيسان/أبريل ٢٠٠٩) والعراق (أيار/مايو ٢٠٠٩). وقدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للتخطيط والبرمجة من خلال البعثات التي أوفدها مكتب منع الأزمات والإنعاش إلى أنغولا وأوغندا

والبوسنة والهرسك والجمهورية العربية الليبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسودان والصومال وطاجيكستان، من بين بلدان أخرى، حيث جرى أيضاً النظر في الأعمال المتعلقة بالألغام في سياق الإنعاش المبكر، والحد من مخاطر الكوارث، وأمن المجتمعات المحلية.

٢٨ - ولا تزال المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام تشكل أساساً مهماً لبرامج مكافحة الألغام، وتتم المحافظة على وجهتها من خلال عملية استعراض سنوي. ويقدم مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية المساعدة لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في مجال إدارة عملية الاستعراض. وتم إقرار أربعة معايير دولية جديدة للإجراءات المتعلقة بالألغام توفّر التوجيه بشأن إنشاء برامج مكافحة الألغام، وتطهير مناطق القتال من الألغام، وأثر الإجراءات المتعلقة بالألغام على البيئة، والتقييمات. واستمر العمل على بلورة ثمانية معايير جديدة^(٧) من بينها ثلاثة معايير ستحل محل معيارين قائمين لتقدم وصف أوضح لعملية الإفراج عن الأراضي التي يُشتبه باحتوائها على ألغام. وبالإضافة إلى ذلك، صدر تكليف بإجراء استعراض دقيق لجميع المعايير للتأكد من أنها تعالج القضايا الجنسانية معالجة مناسبة.

٢٩ - ويُحرز تقدم مستمر في مجال استحداث تكنولوجيات جديدة لمكافحة الألغام، ويستخدم عدد متنامٍ من البرامج الآلات أكثر من أي وقت مضى. فالآلات تُخفض تكاليف إزالة الألغام وتزيد النواتج في حالات كثيرة، كما أن مزايا كاسحات الألغام ذات الأسنان الدوارة وفعاليتها تتجلى من خلال عدد الآلات الجديدة المنتجة التي تتوافر فيها هذه الخاصية. وعلى الرغم من عدم وجود حل ثوري لإزالة الألغام، يتواصل إدخال تحسينات هامة في المناطق التي تُستخدم فيها المعدات التقليدية، مثل أجهزة الكشف عن المعادن، التي بات بعضها قادراً حالياً على تمييز حجم المعادن ونوعها.

٣٠ - وجرى تيسير عمليتي تنسيق وتبادل المعلومات المتصلة بالتقنيات والتكنولوجيات الجديدة بفضل منتدى الاجتماعات السنوية الذي عُقد في كرواتيا (٢٠٠٨) وجنيف (٢٠٠٩)، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وكذلك المنشورات التي تشمل نشرة *Technology Newsletter* الدورية الصادرة عن هذين الكيانين، ومجلة *Journal of Mine Action* الصادرة عن جامعة جيمس ماديسون.

(٧) المعايير التي يجري تطويرها: إدارة المعلومات؛ والإفراج عن الأراضي؛ والاستقصاءات غير التقنية؛ والاستقصاءات التقنية؛ وسلامة مشغلي آلات إزالة الألغام؛ والاستعانة بآلات إزالة الألغام؛ وضمان الجودة ومراقبة الجودة بعد إزالة الألغام بواسطة الآلات؛ والمبادئ التوجيهية لدعم الضحايا.

٣١ - وفي حين تشترك جميع الدول الأعضاء في تحمّل تكاليف أنشطة مكافحة الألغام في بعض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بحسب تقسيم الجمعية العامة، فإن العديد من البلدان قدمت تبرعات إضافية من الموارد الخارجة عن الميزانية لعدد من الصناديق الاستثمارية المواضيعية والجغرافية المخصصة لمعالجة جملة أمور من بينها الوفاء بمتطلبات تمويل الأعمال المتعلقة بالألغام، مثل صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتبرعات للمساعدة في مكافحة الألغام، والصندوق الاستثماري المواضيعي لمنع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري، والصندوق المشترك للعمل الإنساني من أجل السودان، والصندوق المشترك لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وصندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال.

٣٢ - وواصل فريق دعم مكافحة الألغام، الذي ترأسه البلدان المانحة على أساس التناوب، وتقديم له الدعم في مجال أعمال الأمانة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، عقد اجتماعاته بانتظام. ويوفر فريق الدعم الفرصة للجهات المانحة والأمم المتحدة لتبادل المعلومات بشأن الاتجاهات المستجدة، والأولويات التنفيذية، والفجوات في التمويل، وفعالية وكفاءة تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام وتنفيذها.

٣٣ - ولا تزال حافظة مشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام التي ألفتها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أداة مرجعية فريدة. وتهدف الحافظة إلى بيان الخطط الاستراتيجية الوطنية والأولويات والأنشطة المقترحة من جانب الشركاء في التنفيذ. ومنذ صدور التقرير السابق للأمين العام، أصبحت عملية الإعداد آلية تماماً، تستخدم نظاماً مباشراً قائماً على الإنترنت. وقد قدمت حافظة عام ٢٠٠٨ لمشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام ميزانية إجمالية قدرها ٤٠٢,٩ مليون دولار وتضمنت ٣٩٠ مشروعاً من ٣٤ بلداً وإقليماً، فضلاً عن مقر الأمم المتحدة. ويدل ارتفاع حجم مشاركة أصحاب المصلحة على نضج آليات التنسيق على الصعيد الميداني. وبلغ مجموع عدد الوكالات والمنظمات الموجهة للنداءات التي قدمت مقترحات ١٠١ وكالة ومنظمة.

٣٤ - وفي ١ أيار/مايو ٢٠٠٩، بلغ مجموع التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتبرعات للمساعدة في مكافحة الألغام خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مبلغاً قدره ١٢٦,٧ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٨، قدمت التبرعات من ١٧ حكومة ومن الفوضية الأوروبية والصندوق المشترك للعمل الإنساني من أجل السودان. ومنذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، حُصصت أنصبة مقررة يبلغ مجموعها ٢٥٠,٥ مليون دولار لدعم الولايات

ذات الصلة بمكافحة الألغام المسندة إلى بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية في إثيوبيا وإريتريا وبوروندي وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور والسودان والصحراء الغربية والصومال ولبنان. وفي السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تم تخصيص مبلغ ٦٣,٤ مليون دولار مقابل ٧,٢ ملايين دولار في السنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٣٥ - وبين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، دعم تمويل مقدّم من الجهات المانحة عن طريق الصندوق الاستثماري المواضيعي لمنع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٦ برنامجاً لمكافحة الألغام^(٨)، وبلغت قيمته ١٥,٤ مليون دولار. وخلال الفترة نفسها، دعم تمويل إضافي مقدّم من الجهات المانحة، عن طريق الصندوق، أنشطة الدعوة على الصعيد العالمي والوطني، وتنظيم المؤتمرات على المستوى الوطني، وبرامج الرعاية، وبلغت قيمته ٥,٢ ملايين دولار.

٣٦ - وقام الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالاتصالات في مجال مكافحة الألغام بتخطيط وتنفيذ حملة توعية عامة وعبر وسائل الإعلام بشأن أحداث كإطلاق حافظة مشاريع إجراءات مكافحة الألغام لعام ٢٠٠٩، والاجتماع التاسع للدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، وفتح باب التوقيع على اتفاقية الذخائر العنقودية، وتقديم جائزة نانسن لمركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب لبنان، واليوم الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في مكافحة الألغام، وقد برزت هذه الأحداث في الصحف والمجلات وبرامج هيئات البث في أكثر من ٤٠ بلداً وإقليماً. وأجري تدريب إعلامي استهدف تحديداً كبار المديرين الوطنيين المعنيين بمكافحة الألغام خلال الاجتماع السنوي للمديرين الوطنيين المعنيين بمكافحة الألغام ومستشاري الأمم المتحدة، الذي عُقد في جنيف في آذار/مارس ٢٠٠٩.

٣٧ - ونسّقت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام في نيويورك وشبكته العالمية لمراكز الإعلام الجهود من أجل نشر رسائل عبر وسائط الإعلام المحلية والدولية. واستخدمت المكاتب الميدانية التابعة لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام عدداً من المواد التي وفّرها المقر لدعم علاقاتها بوسائط الإعلام فيما يتعلق بالأحداث العالمية. وأجري تدريب إعلامي للبرامج الميدانية في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات.

(٨) إثيوبيا، وأذربيجان، والأردن، وألبانيا، وأنغولا، وأوغندا، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وتايلند، وتشاد، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزامبيا، وزمبابوي، وسري لانكا، والسنغال، والسودان، والصومال، وطاجيكستان، والعراق، وغينيا - بيساو، وكولومبيا، ولبنان، ومصر، وملاوي، وموريتانيا، واليمن.

٣٨ - وفي عام ٢٠٠٨، شملت التحسينات التي أدخلت على الموقع الإلكتروني لمكافحة الألغام (www.mineaction.org) عملية تحديث قاعدة بيانات رصد معاهدات حقوق الإنسان التي تتيح للمستخدمين تتبع البلدان التي صدّقت على المعاهدات المتصلة بمكافحة الألغام. ويتلقى الموقع الإلكتروني www.mineaction.org زيارة حوالي ١٠٠٠ زائر مختلف كل أسبوع، وحتى أكثر من هذا العدد خلال الأحداث الخاصة، كاليوم الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في مكافحة الألغام.

رابعاً - التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للأعمال المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

٣٩ - تحدد استراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للأعمال المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ الأهداف الاستراتيجية، والأنشطة المرتبطة بكل هدف، ومؤشرات قياس التقدم المحرز في عملية التنفيذ. وتسترشد بالوثيقة المعنونة "الأعمال المتعلقة بالألغام والتنسيق الفعال: سياسات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات"، وتعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يلي ما أحرز من تقدم وإنجازات خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

ألف - الهدف الاستراتيجي ١: الحد من الوفيات والإصابات بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة

٤٠ - تسهم الأمم المتحدة، في منع وقوع الوفيات والإصابات والحد منها، وتحديد هوية الناجين، عبر مساعدة الهيئات الوطنية، عند الاقتضاء، في وضع البيانات الأساسية، ووضع العلامات على المناطق المغمومة، وتسييجها وإزالة وتدمير الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات، والتوعية بخطر الألغام، وتقديم المساعدة إلى الناجين.

٤١ - وتشير الإحصاءات الأخيرة إلى انخفاض عدد الضحايا إلى حد كبير على الصعيد العالمي منذ عام ٢٠٠٧. بيد أن الإحصاءات تشير أيضاً إلى أن الأخطار المتبقية التي تشكلها الألغام المضادة للأفراد، والخطر الناجم عن الألغام الجديدة وتزايد استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في بضع مناطق لا تزال تتسبب في إصابة النساء والفتيات والرجال.

٤٢ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال، أسهم تحسين التنسيق على صعيد أنشطة التوعية بخطر الألغام وتزايد عمليات مكافحة الألغام في حدوث انخفاض كبير في عدد الضحايا المبلغ عنها. وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، تم تحديد هوية ٢٣٩ ضحية، منها

٣٩ ضحية جديدة، في سياق برنامج الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مقابل ١٧ ضحية فقط حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩. وأعدت معايير وطنية واستراتيجية للتوعية بمخاطر الألغام بدعم تقني من اليونيسيف. ونظّم شركاء التنفيذ ٢٠٠ ٦ دورة للتوعية بمخاطر الألغام، وتمكنوا من توعية حوالي ١,٢ مليون شخص. وتركزت الجهود في المقاطعات الست الأكثر تأثراً في البلد: كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وكاتنغا، ومانيمبا، والمقاطعة الاستوائية والمقاطعة الشرقية. واضطلعت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور رئيسي في توفير المساندة الجوية لخدمات النقل والإجلاء.

٤٣ - وفي جنوب لبنان، انخفض كثيراً عدد الضحايا من المدنيين بفضل العمليات الواسعة النطاق لإزالة الألغام وجهود التوعية بمخاطر الألغام التي تواصلت طوال عام ٢٠٠٨. وتمكّن المزارعون من زيادة القدرة الإنتاجية والاستقرار الاقتصادي في مجتمعاتهم المحلية. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، فاز مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب لبنان، الذي تديره دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، بجائزة نانسن للاجئين الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. واختير ألف مُزيل للألغام ليليل هذه الجائزة. وصرّح مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، قائلاً: "لقد أوجدت الأفرقة، من خلال عملها الشاق وتفانيها، الشروط لعودة آمنة وكريمة إلى الديار لقرابة مليون لبناني مشرد". واستخدمت أموال الجائزة لشراء أبقار لـ ٤٣ أسرة في سبع قرى تعتمد في تأمين رزقها على ماشيتها، وكانت قد خسرت جزءاً من هذه الماشية نتيجة للنزاع.

٤٤ - وفي موزامبيق، هبط معدل الضحايا إلى الصفر تقريباً في عام ٢٠٠٩، وهي ظاهرة يمكن أن تُعزى جزئياً إلى الأنشطة الكثيفة للتوعية بمخاطر الألغام. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط في إجراءات مكافحة الألغام في موزامبيق منذ عام ١٩٩٥، واضطلع بدور محوري في معالجة جميع جوانب مكافحة الألغام. وفي موريتانيا، أسهمت الإزالة الفعالة للألغام والتوعية بمخاطر الألغام في المناطق المتأثرة في هبوط معدل الضحايا الجدد المبلغ عنهم إلى الصفر في عام ٢٠٠٨ وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٩.

٤٥ - وفي نيبال، أدت أنشطة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام واليونيسيف في مجال إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها إلى هبوط حاد في عدد الإصابات والوفيات. وعلى أثر تقليص حجم بعثة الأمم المتحدة في نيبال، أشارت الحكومة النيبالية في رسالة موجهة إلى المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية إلى أنها غير قادرة على تطهير حقول ألغامها دون مساندة الأمم المتحدة. وعليه، أعدّ فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام برنامجاً كاملاً

لمساندة أنشطة الجيش النيبالي لإزالة الألغام وبناء القدرات من أجل التوعية بمخاطر الألغام وتقديم المساعدة إلى الناجين.

٤٦ - كما شهدت المناطق الشمالية في الصومال من تراجعاً حاداً في الوفيات والإصابات، يُعزى جزئياً إلى العمل الذي تم بمساندة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهبطت معدلات الإصابات والوفيات في كلٍّ من "بونتلاندا" و "صوماليلاندا" إلى أقل بكثير من نسبة ٥٠ في المائة المستهدفة. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخبرة التقنية لدعم مؤسسات مكافحة الألغام من خلال تدريب تسعة أفرقة وطنية لإزالة الألغام. وفي جنوب وسط الصومال، توحى بيانات غير مؤكدة بأن عدد ضحايا الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات قد يكون في ارتفاع. وبدأت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في بناء القدرات في هذه المنطقة، بإجراء استقصاءات في المجتمعات المحلية المتأثرة والتوعية بمخاطر الألغام. لكن الحالة الأمنية أعاقت التقدم وثمة حاجة ملحة إلى تقديم مزيد من المساعدة للضحايا في جنوب وسط الصومال.

٤٧ - وفي سري لانكا، لم يبلغ بين عام ٢٠٠٥ وآذار/مارس ٢٠٠٩، رغم الزيادة في الحوادث المتعلقة بالألغام التي أُفيد بها في شمال وشرق البلد، عن أي وفيات من جراء الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات، وانخفضت الإصابات بمعدل ٨٠ في المائة. وأدت الحالة الإنسانية المتردية في الشمال، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إلى الإفادة مجدداً بوصول مرضى إلى المستشفيات من جراء الإصابات بالألغام أو مخلفات الحرب من المتفجرات. لكن البيانات الرسمية والمؤكدة غير متوفرة. وعلى مدى العامين الأخيرين، يُعزى الانخفاض العام في عدد الضحايا أساساً إلى برنامج ناجح تديره الحكومة وينفذه الجيش وعدد من المنظمات غير الحكومية، علاوة على أنشطة التوعية بمخاطر الألغام التي تنفذ بمساندة تقنية من اليونيسيف، التي كانت أيضاً شريكة الحكومة والمنظمات المحلية في تقديم المساعدة إلى أكثر من ١٣ ٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقة.

٤٨ - وبفضل جهود إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها، بات السودان أيضاً على وشك تحقيق معدل إصابات يناهز الصفر، بعد ارتفاع لفترة وجيزة في عدد الضحايا المبلغ عنه بفعل ازدياد تحركات السكان في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وحقق العنصر المتعلق بإزالة الألغام في مشروع "إصلاح الطرق وإزالة الألغام في طرق النقل الرئيسية في حالات الطوارئ" التابع لبرنامج الأغذية العالمي نجاحاً في التخلص من أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لغم وذخيرة غير منفجرة، بإزالة الألغام على طول ٢٢٠ كيلومتراً من الطرق في عام ٢٠٠٨. وسيسلم برنامج الأغذية العالمي نشاط إزالة الألغام إلى مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الألغام الذي وافق على

الاضطلاع بأولويات المشروع في مجال إزالة الألغام. وقد سهّلت الطرق السالكة عودة الأشخاص المشرّدين، وحركة التجارة والأعمال التجارية، وإيصال المساعدات الإنسانية، وإرسال المساعدة الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي مسبقاً إلى المناطق النائية التي يصبح الوصول إليها متعذراً خلال موسم الأمطار. وأصبح برنامج الأغذية العالمي الآن يسلم غالبية مساعدته الغذائية براً في جنوب السودان، ويلجأ إلى إسقاط المساعدات جواً فقط عند انقطاع طرق الوصول من جراء الأمطار الغزيرة والفيضانات. ويوجد كذلك برنامج شامل لمساعدة الضحايا في السودان يخضع لرصد وتقييم الأمم المتحدة، بالتنسيق مع السلطات الوطنية.

٤٩ - وفي إريتريا، تأكد حديثاً، على أثر إنشاء قاعدة بيانات وطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع الهيئة الإريترية لإزالة الألغام ووزارة العمل والرفاه البشري، أن معظم الحوادث تصيب المدنيين، وبخاصة الأطفال خلال ملاحقة ماشيتهم أو أثناء اللعب. وقد أرسل إلى البلد فريق متكامل مكوّن من عناصر مدربين في مجال التوعية بمخاطر الألغام وإزالة الألغام/الذخائر غير المنفجرة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف. كما دعمت الأمم المتحدة تنفيذ برامج مجتمعية لتأهيل الناجين. لكن انتشار الألغام ما زال واسع النطاق، وقد ازداد معدل الإصابات بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بحوالي ٣٠ في المائة.

٥٠ - وفي منطقة كردستان العراقية، دفع الجفاف في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بالرعاة إلى المناطق الملوثة بمخلفات حرب من المتفجرات. وأدّى ذلك إلى زيادة عدد الوفيات بنسبة تتجاوز الضعف في عام ٢٠٠٨. وسعيّاً إلى التخفيف من حدة الوضع بالنسبة إلى الناجين من الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمجتمع المدني مشروعاً لتقديم المساعدة إلى الضحايا في المنطقة. ويعزز المشروع الاستجابة للطوارئ ويوفر للأشخاص ذوي الإعاقة فرص التأهيل النفسي والبدني والاجتماعي والاقتصادي. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف الدعم لحكومة العراق للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الألغام، من خلال إنشاء إطار تنظيمي، وتعميم الاستقصاءات على المستوى الوطني، وتطوير استراتيجيات وسياسات وقدرات وطنية لجميع أركان مكافحة الألغام. وسُجّلت زيادة أيضاً في عدد الإصابات في الأردن حيث ترتبط أغلب الحوادث بأشخاص يجمعون ذخائر غير منفجرة، وللسبب نفسه في زامبيا حيث أحرقت اليونيسيف حملة توعية بمخاطر الألغام موجهة للسكان اللاجئين.

٥١ - وفي مناطق أخرى، ظلّ عدد الإصابات المبلّغ عنها مستقراً رغم بذل جهود جهيدة لإزالة الألغام والتوعية بمخاطرها. وفي أفغانستان، يتسبب تدفق العائدين الذين ما عادوا

يألفون محيطهم، مقروناً بأثر الفقر، وقيام البعض بجمع الأنقاض المعدنية، في أغلب الإصابات في صفوف المدنيين. وفي هذا السياق، توفر الأمم المتحدة دعماً للحكومة من أجل تطوير قدراتها وتعزيز استجابتها للأشخاص ذوي الإعاقة. وشهد الاتحاد الروسي (الجمهورية الشيشانية) وأوغندا والبوسنة والهرسك وطاجيكستان اتجاهات تراجعياً طفيفاً في موازاة استمرار مواجهة مشكلة تنقل المشردين داخلياً، وقيام الأطفال باللعب بالذخائر غير المنفجرة، وحوادث المناطق الحدودية. واستطاع بعض البلدان، بما فيها أوغندا، وضع خطط شاملة لتقديم المساعدة إلى الضحايا. وفي البوسنة والهرسك، دعمت اليونيسيف الأهداف الاستراتيجية الوطنية وجهود التخفيف من أثر الألغام الأرضية. وفي بعض البلدان والأقاليم مثل الجمهورية الشيشانية (الاتحاد الروسي) حيث أجرت اليونيسيف نشاط توعية بخطر الألغام في كل مدرسة ثانوية، ما زال يمكن بذل المزيد من أجل مضاعفة فرص العمالة للناجين وتقديم المساعدة النفسانية والاجتماعية.

٥٢ - وبالإضافة إلى الضحايا المدنيين للألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات، ما زال الأفراد المشاركون في إزالة هذه الأخطار يتعرضون للقتل والإصابات. ويعرب الأمين العام عن تقديره للذين فقدوا أرواحهم أو تعرضوا للتشويه من جراء الألغام أو مخلفات الحرب من المتفجرات ويعرب عن مواساته لأسرهم.

باء - الهدف الاستراتيجي ٢: التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها سبل عيش المجتمعات المحلية وتوسيع نطاق حرية الحركة لنسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة من المجتمعات المحلية الأشد تأثراً

٥٣ - تقلل الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات سبل عيش المزارعين، وتعميق الإسكان، وإعادة التوطين، ورعي الماشية. وتساعد الأمم المتحدة في تحديد المجتمعات المحلية التي تعاني من أعلى مستويات التأثير الاجتماعي والاقتصادي وتقييد الحركة، ووضع سلم أولويات لهذه المجتمعات، مع التركيز على الإفراج عن الأراضي من أجل استخدامها استخداماً منتجاً، وضمان وجود نظم رصد كافية لقياس التقدم المحرز. والهدف هو إتاحة الأراضي وطرق النقل وضمان حرية التنقل والوصول إلى البنى التحتية الأساسية.

٥٤ - وتشير مسوح المناطق المشتبه بها التي أُحرقت في ١٣ بلداً وإقليماً - إثيوبيا، وإريتريا، وأفغانستان، وأوغندا، والبوسنة والهرسك، وتايلند، وتشاد، وزامبيا، والسودان، وطاجيكستان، والعراق، وموريتانيا، وموزامبيق - إلى أن أعداد المجتمعات التي طهرت مناطقها والكيلومترات من الطرق التي طهرت من الألغام، ومساحة الأراضي التي أُفرج

عنها، زادت زيادة كبيرة. وهذا ما أتاح عودة المجتمعات وزيادة الأراضي والبنى التحتية المتاحة للرعي، والزراعة، وتطوير الطرق، ومشاريع التنمية الاقتصادية.

٥٥ - وفي أفغانستان، تضاعف عدد المجتمعات المتأثرة من الألغام التي طُهرت مناطقها من أخطار المتفجرات في الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من أنه لا تزال تُكتشف أخطار من بينها الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وتطهير خطوط الطاقة الكهربائية القادمة من أوزبكستان، الذي أدى إلى زيادة إمدادات الكهرباء إلى كابل، هو مثال على فوائد الإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي أفغانستان أيضا، سيُسفر تطهير منجم للنحاس عن إيجاد مئات من فرص العمل وإعطاء زخم للاقتصاد الوطني. وفي البوسنة والمهرسك، يستفيد ما يصل إلى ٦٣١ ١ مجتمعا في السنة من أنشطة مكافحة الألغام التي ينفذها البرنامج الإنمائي واليونيسيف بالتعاون مع البلديات.

٥٦ - وفي شرقي تشاد، تمكنت وحدة مكافحة الألغام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من إثبات خلو ٢١١ مجتمعا من تأثيرات الألغام. ويأمل الأمين العام في أن تواصل الميزانيات المقبلة للبعثة تمويل برامج التحقق من الطرق في شرقي تشاد. وفي قبرص، فُتحت، بتمويل من المفوضية الأوروبية، نقطة عبور رئيسية في نيقوسيا؛ وأزيلت الألغام من ثلاثة حقول ألغام؛ وطُهر الآن ٨٢ في المائة من المناطق الملوثة بالمنطقة العازلة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يتسن إجراء استقصاء لتأثير الألغام الأرضية على المستوى الوطني؛ إلا أن عمليات مكافحة الألغام أسفرت عن إزالة الألغام من أكثر من ١,٢ كيلومتر مربع من الأراضي، وفتح الطرق التي تستخدمها المجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية. وفي الآونة الأخيرة، أرسلت فرق لإزالة الألغام إلى غوما وضواحيها حيث يجري التثقيف لمخاطر الألغام. وفي إثيوبيا، وُضعت صورة أشمل للتلوث بالألغام، مع استمرار خدمات المشورة الفنية، وتعبئة الموارد، وتنمية القدرات وضمان الجودة التي يقدمها البرنامج الإنمائي. وأفرج عن نحو ١٦ كيلومترا مربعا من الأراضي المشتبه باحتوائها ألغاما لصالح ١٣٠.٠٠٠ شخص، وباتت تستخدم استخداما منتجا.

٥٧ - وفي إريتريا، عاد حوالي ٧ ٥٠٠ مشرد إلى ديارهم بعد تطهير الهياكل الأساسية الرئيسية. ولا تزال متطلبات البلد مرتفعة من أجل مواجهة التحديات الإنسانية، مثل ضمان العودة الآمنة للمشردين داخليا في ديبوب وغاش باركا، والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي. وفي العراق، حيث لم تُحفظ أي سجلات منذ بداية النزاع الأخير، تضرر ما يقرب من ٣ ٣٠٠ مجتمع محلي، وأصبح ٢٢٠ مجتمعا الآن مجتمعات خالية من الأثر. وقدمت الأمم المتحدة الدعم لتطهير نحو ١٥ كيلومترا مربعا من الأراضي استفاد منها نحو ١ ٥٠٠ مزارع

وأسرهـم. وتضطلع اليونيسيف، بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي والمديرية الوطنية لمكافحة الألغام، ببرامج تثقيفية عن مخاطر الألغام، وتقوم بتعزيز القدرات الوطنية ودعم إنشاء آلية لرصد الضحايا. ولا يزال الأمين العام يساوره القلق لعدم استئناف كامل الجهود المدنية لإزالة الألغام منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ويشجع الحكومة العراقية على تسهيل هذه الجهود.

٥٨ - وفي لبنان، قام المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بالاشتراك مع مركز الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في جنوب لبنان، بتنسيق إزالة الألغام أو الإفراج عن الأراضي من خلال تقنيات أخرى لمكافحة الألغام في أكثر من ٤٢ كيلومترا مربعا من الأراضي الملوثة بالذخائر العنقودية. وعُثر على أكثر من ١٥٠.٠٠٠ قنبلة صغيرة و ١٦.٠٠٠ متفجرة أخرى من مخلفات الحرب، فدمّرت. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، يقوم ما تبقى من موظفي دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام بدعم كل من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والبلدان المساهمة بقوات. وفي موزامبيق، لم يُطهّر سوى أقل من ٥ كيلومترات مربعة من الأراضي منذ عام ٢٠٠٧ من مستوى أساسي يبلغ ٥٤١ منطقة متضررة، تمثل حوالي ١٢ كيلومترا مربعا. وكان للإفراج عن الأراضي المعروف عنها احتواؤها على ألغام، أو المشتبه في احتوائها على ألغام، تأثير اقتصادي واجتماعي هام؛ وسيسهم تطهير المزيد من الأراضي في تحقيق أهداف استراتيجية الحكومة للحد من الفقر.

٥٩ - وفي نيبال، قدم فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام، المساعدة لقياس حجم مشكلة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات، وتعزيز القدرات الوطنية. وأحرز تقدم في تطهير حقول الألغام العسكرية، ما أتاح تطوير مواقع الاتصال وتوسيعها، وكذلك محطة لتوليد الطاقة ستزيد إنتاج الكهرباء بنسبة ١٠ في المائة. ومن الهام أن الأمم المتحدة أشرفت على تدمير أكثر من ١٨.٠٠٠ من الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومخلفات الحرب من المتفجرات، وكان ذلك في معظمه دعما لاتفاق السلام الشامل.

٦٠ - وفي سريلانكا، أسفر النزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن تلوث جديد بالألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات في بعض المناطق، وتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالألغام، لفترة من الزمن، بما في ذلك عمليات التطهير والمسح. وعملت الحكومة والجيش على تطهير هذه المناطق من الألغام بدعم من البرنامج الإنمائي، واليونيسيف، وعدة منظمات غير حكومية، تعمل على مضاعفة جهودها للوفاء بمتطلبات التطهير. أما في المناطق التي لم تتأثر بالقتال، فقد أتاح تطهير مناطق القتال، وإزالة الألغام، أراضي أفيد أن مساحتها تبلغ

٣٠٠ كيلومتر مربع للسكان المشردين، وذلك من أجل إعادة التوطين، والاستخدام المنتج، وطرق النقل، ولأغراض أخرى.

٦١ - وقد أُحرز تقدم في منطقة "صوماليلاند" الصومالية، حيث أُعيد، منذ عام ٢٠٠٥، ثلث المناطق المشتبه باحتوائها على ألغام إلى المجتمعات المحلية وأدى التطهير إلى فتح الطرق وتوفير إمكانية الوصول إلى المدارس. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم لتوفير برامج التثقيف بمخاطر الألغام في "صوماليلاند"، التي استفاد منها ٦٧٧ ٧١ شخصا في عام ٢٠٠٨. وفي منطقة "بونتلاندا" الصومالية، استأنف فريق تطهير تابع للمنظمات غير الحكومية تدعمه الأمم المتحدة عملياته في آب/أغسطس ٢٠٠٨. فأزيل حتى الآن ٦٤٢ ٢ قطعة من مخلفات الحرب من المتفجرات، ودُمّر آخر ما تبقى من مخزون الألغام المضادة للأفراد في "بونتلاندا". ولا يزال التثقيف بمخاطر الألغام محدودا، على الرغم من أن اليونيسيف أدرجت هذه المسألة في عملها في مجال حماية الطفل. بيد أنه أُحرز تقدم في التثقيف بمخاطر الألغام في جنوب وسط الصومال، حيث استفاد من خدمات برنامج الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ٣٤٣ ٢٦ فردا في عام ٢٠٠٨ و ٧٨٢ ٤ فردا في عام ٢٠٠٩. كما تعاونت وكالات الأمم المتحدة لتوفير تثقيف عاجل بمخاطر الألغام للمشردين داخليا قبل أي عودة لهم.

٦٢ - وفي السودان، سجلت الدراسة الاستقصائية المتعلقة بتأثير الألغام الأرضية، التي أُنجزت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ٦٥ مجتمعا محليا متأثرا و ١٦٢ منطقة يشتبه في أنها خطيرة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إضافة إلى ما مجموعه ٢٦٨ مجتمعا محليا متضررا و ٦٠٥ مناطق يشتبه في أنها خطيرة. وتحققت إنجازات كبرى في تطهير الطرق مع ربط شمال البلد وجنوبه بطريق الآن وتطهير ٢٤١ منطقة يشتبه في أنها خطيرة في عدد من المجتمعات المتأثرة تأثرا كبيرا. وفي طاجيكستان، أُفيد بأن ما يقرب من ٦٠ في المائة من المراعي لا يستفاد منها استفادة كاملة بسبب الخطر الذي تشكله مخلفات الحرب من المتفجرات. وبالإضافة إلى الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى البرنامج الوطني الذي يديره مركز الأعمال المتعلقة بالألغام في طاجيكستان، تعتزم اليونيسيف، في انتظار موافقة الحكومة، دعم التثقيف بمخاطر الألغام في المدارس، مع مضاعفة جهود التثقيف أيضا خارج النظام المدرسي. وفي شمالي أوغندا، قام البرنامج الإنمائي، من خلال دعمه لإزالة الألغام، بتيسير عودة أكثر من مليون من المشردين والتأكد من معالجة مسألتي إزالة الألغام والتثقيف بمخاطرها بالشكل الكافي. وفي عام ٢٠٠٨ وحده، أفضت أنشطة إزالة الألغام التي اضطلعت بها الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، إلى الإفراج عن أكثر من ٧٧ كيلومترا مربعا من الأراضي للأغراض الزراعية وطرق النقل. وفي موريتانيا، مكن اعتماد سياسة الإفراج عن الأراضي، إلى جانب جهود إزالة الألغام، من توفير ١٤ كيلومترا مربعا من الأراضي في عام ٢٠٠٨.

٦٣ - وفي زامبيا، قدم البرنامج الإنمائي، بدعم من المنظمات غير الحكومية، المعونة في إجراء مسح على النطاق الوطني لمساعدة البلد في الوفاء بالالتزامات التي قطعها بموجب الاتفاقية. وبالتنسيق مع اليونيسيف ومفوضية شؤون اللاجئين، وفر البرنامج الإنمائي خدمات التثقيف بمخاطر الألغام لمجتمع اللاجئين. وفي عام ٢٠٠٨، قُدم الدعم إلى الحكومة في الربط بين مهام إزالة الألغام والتنمية.

٦٤ - وهذه إنجازات كبيرة. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، ولا تزال الأمم المتحدة تواجه تحديات في البلدان والأقاليم التي شهدت نزاعات جديدة أو متجددة، أو حيث يعوق انعدام الأمن، أو سوء حالة الهياكل الأساسية، أو ضعف آليات التنسيق الوطنية، أو عقبات التمويل، التعمير بعد انتهاء النزاع. ولا تزال المسوح على مستوى البلد قيد الإعداد في بعض البلدان والأقاليم. وما زالت الأمم المتحدة، مع العاملين على الصعيد الوطني في مجال مكافحة الألغام، وبالتنسيق مع العاملين في المجال الإنساني وقوات حفظ السلام، وبدعم سخّي من الدول المانحة، ملتزمة بالاستثمار في مكافحة الألغام، لتمكين المجتمعات المتضررة من استعادة حرية التنقل وتحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي.

جيم - الهدف الاستراتيجي ٣: إدماج احتياجات الإجراءات المتعلقة بالألغام في الخطط والميزانيات الوطنية المخصصة للتنمية والتعمير في ١٥ بلداً على الأقل

٦٥ - لا تتم الإجراءات المتعلقة بالألغام في عزلة، بل إنها تُدمج في استراتيجيات التنمية، وتُعزز توالي الجهات الوطنية زمام الأمور. وتقدّم الأمم المتحدة الدعم إلى الهيئات الوطنية لتطوير القدرات اللازمة لإدارة جميع جوانب الإجراءات المتعلقة بالألغام، وتنسيقها؛ وتسعى إلى ضمان استدامة الخطط الانتقالية من برامج تتلقى مساعدة إلى برامج تُدار وطنياً. وقدمت الأمم المتحدة المساعدة إلى ٢٦ بلداً وإقليماً^(٩)، في إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في خطط وميزانيات التنمية الوطنية الخاصة بها، وتعبئة الموارد الوطنية لتمويل الأنشطة المتعلقة بالألغام.

٦٦ - وأحرز العديد من البلدان تقدماً كبيراً في إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في خطط التنمية الوطنية الخاصة بها، بدعم من البرنامج الإنمائي والشركاء الآخرين للأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، أدمجت كل من البوسنة والهرسك وطاجيكستان الإجراءات المتعلقة بالألغام في

(٩) الاتحاد الروسي (الجمهورية الشيشانية)، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأردن، وإريتريا، وأفغانستان، وألبانيا، وأوغندا، والبوسنة والهرسك، وتايلند، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزامبيا، وسري لانكا، والسودان، والصومال، وطاجيكستان، والعراق، وقبرص، وكمبوديا، وكوسوفو، ولبنان، وموريتانيا، وموزامبيق، ونيبال، واليمن.

ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وفي البوسنة والهرسك، وُضعت الاستراتيجية الوطنية لإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩ وعُززت بدعم من البرنامج الإنمائي واليونيسيف اللذين ساهما في تقديم الأموال والمساعدة التقنية. كما حددت البوسنة والهرسك أولوية لتتائجها المستهدفة المتعلقة بالأمن البشري في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، التي ستعتمد فيها الحكومة سياسة تنظيمية وإطاراً مؤسسيا لمواجهة الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات. كما أدمجت كل من تشاد، وسري لانكا، والسنغال، والسودان، وطاجيكستان، وكمبوديا، واليمن الإجراءات المتعلقة بالألغام في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاصة بها.

٦٧ - وفي إريتريا، وضعت الهيئة المختصة بإزالة الألغام، بدعم من البرنامج الإنمائي، خطة استراتيجية لمكافحة الألغام خلال عام ٢٠٠٩. وتتناول الخطة أغراض الأهداف الاستراتيجية؛ وقامت الحكومة بتنمية القدرات الوطنية للتعامل مع المشاكل المتعلقة بمكافحة الألغام. وفي إثيوبيا، وضعت الهيئة الوطنية المختصة بمكافحة الألغام، أيضا، خطة استراتيجية وطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١، بدعم من الأمم المتحدة وجامعة كرانفيلد.

٦٨ - وفي ألبانيا، أُدمجت الإجراءات المتعلقة بالألغام في خطة العمل الوطنية لمرحلة ما قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأدرجت حكومة أذربيجان الوكالة الوطنية الأذربيجانية لمكافحة الألغام في خطتها الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وحددت الجماهيرية العربية الليبية مكافحة الألغام باعتبارها مجالا حاسما من مجالات التنمية التي ينبغي إدراجها في خطة الأمم المتحدة الإنمائية الخاصة بها.

٦٩ - وفي موزامبيق، تُشدد خطة عمل الحكومة للحد من الفقر المدقع للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ على أهمية مواجهة مشاكل التلوث بالألغام في سياق التنمية المستدامة. وستمدد الخطة حتى عام ٢٠١١.

٧٠ - وفي كمبوديا، أُدمجت الإجراءات المتعلقة بالألغام في خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية، ووضعت الهدف التاسع من الأهداف الإنمائية للألفية لمعالجة مسألتها مساعدة الضحايا ومكافحة الألغام. وستدمج الخطة الاستراتيجية الوطنية لإجراءات المتعلقة بالألغام والذخائر غير المنفجرة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المعنونة "الطريق الآمن إلى الأمام"، في الاستراتيجية الوطنية للحكومة لتحقيق النمو والقضاء على الفقر.

٧١ - وفي سري لانكا، أُدرجت مكافحة الألغام في خطط التنمية على مستوى المقاطعات وعلى مستوى تقسيمات المقاطعة. وبالنسبة لأوغندا، تشكل مكافحة الألغام جزءاً من خطة

عمل البرنامج القطري؛ وقد أدمجت تماما في خطة السلام والإنعاش والتنمية، وهي الإطار الحكومي الرئيسي لتحقيق الاستقرار والانتعاش في المنطقة الشمالية.

٧٢ - وقدمت الأمم المتحدة توجيهات إلى حكومة أفغانستان لتحديد أهداف واقعية لاتفاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية التي تهدف إلى تخفيض مساحة المنطقة الملوثة بالألغام بنسبة ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠١١. وتقوم الأمم المتحدة أيضا بدعم جمهورية قبرص للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، بتطهير حقول الألغام في المنطقة العازلة التي تديرها الأمم المتحدة، بدعم مالي من المفوضية الأوروبية، وفي الآونة الأخيرة، من الحكومة القبرصية.

٧٣ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم تنعكس الإجراءات المتعلقة بالألغام بعد في الخطط الوطنية، ولكن الأمم المتحدة تقوم بتسهيل الجهود التي تبذلها الحكومة، والتي تحظى بدعم كامل من الأمين العام، لاعتماد قانون لمكافحة الألغام وإقرار هيكل وطني. وفي إريتريا، وبعد إنشاء هيئة وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام، يؤيد البرنامج الإنمائي اعتماد الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الألغام، التي تشير إلى التزام إريتريا بتنسيق برنامجها الوطني لمكافحة الألغام، وإدارته؛ وتقوم اليونيسيف بدعم القدرات الوطنية القائمة في مجال التنقيف بمخاطر الألغام ورصد الضحايا. وفي إثيوبيا، يُتوقع أن تُسهم أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية، التي نفذت بمساعدة الأمم المتحدة، في تحقيق جميع العناصر الثمانية الرئيسية في استراتيجية البلاد للحد من الفقر.

٧٤ - وفي العراق، فإن إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في الخطط الوطنية رهن بالموافقة، في عام ٢٠٠٩، على الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الجديدة. وقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزارة البيئة لإدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الجديدة، ويقوم بوضع ترتيبات لتقاسم التكاليف مع الحكومة. وفي الأردن، أُدخلت الإجراءات المتعلقة بالألغام ضمن عملية التخطيط الإنمائي على صعيد المقاطعات، ودعمت الأمم المتحدة وضع وتنفيذ الخطة الوطنية الخمسية لإزالة الألغام. وترتبط الإجراءات المتعلقة بالألغام في لبنان وموريتانيا وموزامبيق بالخطط الوطنية للتنمية والتعمير من خلال آليات تنسيق مخصصة، وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور حاسم في وضع سياسات وطنية جديدة لمكافحة الألغام، ما سُمِّكَّن من إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام رسميا في قطاعي التنمية والتعمير.

٧٥ - وفي نيبال، ساعدت الأمم المتحدة في ضمان إدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام في اتفاق السلام الشامل والاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيوش، اللذين يشكلان الإطار

القانوني للتشريعات اللاحقة. وتعمل الأمم المتحدة أيضا على تعزيز آليات التنسيق المنتظم وتحديد الأولويات، كما تعمل على إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في تخطيط فريق الأمم المتحدة القطري، وتواصل تعاونها مع وزارة السلام والتعمير في المهام المتعلقة بمكافحة الألغام.

٧٦ - وفي منطقة "صوماليلاند" الصومالية، تُشكل الإجراءات المتعلقة بالألغام جزءا من خطط التنمية والتعمير المتعلقة بالوقاية من الفيضانات وبناء الطرق. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أجازت "صوماليلاند" تشريعا يحظر الألغام المضادة للأفراد ويعكس الأحكام الرئيسية لمعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، ويضع مبادئ توجيهية لرصد التنفيذ.

٧٧ - وفي السودان، تشتمل الخطة الاستراتيجية الخمسية لحكومة الوحدة الوطنية، للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، على تسعة أهداف استراتيجية لمكافحة الألغام. وتدعم حكومة الوحدة الوطنية اتفاق السلام الشامل واتفاق سلام شرق السودان، الذي دعا إلى إنشاء مراكز لمكافحة الألغام. ووضعت حكومة جنوب السودان خطة خمسية لمكافحة الألغام، وتؤيد الأمم المتحدة التعاون الوثيق في أولويات إزالة الألغام المطلوبة من جانب السلطات. وفي تايلند وطاجيكستان وأوغندا، أُدمجت الإجراءات المتعلقة بالألغام في خطط التنمية الوطنية، ما يقتضي من مقدمي خدمات مكافحة الألغام تنسيق جهودهم على الصعيد الوطني. وفي زامبيا، دعمت الأمم المتحدة وضع استراتيجية مؤقتة لمكافحة الألغام إلى أن يحين الوقت الذي تكتمل فيه الدراسة الاستقصائية التي تُجرى حاليا على نطاق البلد بأكمله.

٧٨ - وتدعم الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى ضمان حقوق الناجين من الألغام الأرضية ومن المتفجرات التي حلفتها الحرب في إطار برامج ومرافق وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. ويكفل واجب الإبلاغ المقرر بموجب المادة ٣٥ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الإمعان في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي. ولدعم الزملاء في الميدان للاستفادة من الفرص التي يوفرها نظام رصد الاتفاقية أعدت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام قاعدة بيانات على موقع www.mineaction.org على شبكة الإنترنت. وتُمكن قاعدة البيانات هذه الزملاء في الميدان من الإسهام في التقارير الوطنية، إما بتقديم البيانات مباشرة للتقرير الوطني، أو بتقديمها إلى نظيرهم في الأمم المتحدة الذي يقوم بتقديم المعلومات إلى الهيئة المنشأة بموجب المعاهدة.

٧٩ - ويقوم فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام أيضا برصد حالة التوقيع والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، وما يرتبط بهما من تنسيق للأطر الوطنية التشريعية والمتعلقة بالسياسات. وقد يؤدي تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الوطني إلى مراجعة الخطط الوطنية لمكافحة الألغام،

فيما يتعلق بأحكام مساعدة الضحايا. ويشجع الأمين العام الدول غير الموقعة على تقييم تأثير الاتفاقية على التشريعات الوطنية القائمة، بغية التصديق عليها وعلى بروتوكولها الاختياري.

٨٠ - ويوفر عمل منظمة الصحة العالمية لدعم رعاية المعوقين والمصابين بصدمة وتأهيلهم، إلى جانب جمع البيانات المتعلقة بالإصابات، التوجيه التقني والمعياري للبلدان والأقاليم من أجل تحسين فرص البقاء على قيد الحياة وخفض معدلات العجز لضحايا جميع أشكال الإصابات، فضلا عن الدقة في تمييز العبء الذي تُشكله الإصابات. وبرغم أن هذا الدعم ليس موجهًا بالتحديد للإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية، فإن التوجيه التقني والمعياري الذي تقدمه منظمة الصحة العالمية يوفرّ مثالا على الكيفية التي يمكن بها إدماج مساعدة الضحايا في الخطط والبرامج والأطر الوطنية للصحة والرعاية الاجتماعية.

دال - الهدف الاستراتيجي ٤: المساعدة على تطوير قدرة المؤسسات الوطنية على إدارة خطر الألغام الأرضية ومن مخلفات الحرب من المتفجرات، وفي الوقت نفسه الإعداد لاستبقاء بعض قدرات الاستجابة في ١٥ بلداً على الأقل

٨١ - تقوم الأمم المتحدة، وخاصة في البرامج التي يقدم فيها البرنامج الإنمائي واليونيسيف الدعم التقني للمبادرات التي تديرها الحكومة، بمساعدة الحكومات على تطوير القدرات التي تُمكن المؤسسات الوطنية لمكافحة الألغام من إدارة وتنسيق وتنفيذ الاستجابات المناسبة للتصدي لمشكلة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات. وفي البلدان والأقاليم التي لديها برامج تديرها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، ينصب التركيز أساساً على تنسيق عملية تنفيذ أنشطة مكافحة الألغام ووضع الاستراتيجيات من أجل الانتقال بنجاح إلى الإدارة الوطنية وتحمل البلد للمسؤولية. والهدف من كل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة هو التأكد من أن جميع المؤسسات الوطنية لمكافحة الألغام سيكون بإمكانها في نهاية المطاف تحقيق أهداف الإجراءات المتعلقة بالألغام مع قليل من الدعم الدولي، أو من دونه، وذلك من خلال قدرات تم تدريبها وتجهيزها بطريقة مناسبة لمكافحة الألغام.

٨٢ - وفي أفغانستان، عملت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام منذ عام ٢٠٠٨ مع الإدارة الوطنية لإزالة الألغام بغرض تنسيق أنشطة مكافحة الألغام، ويعد ذلك خطوة رئيسية نحو أخذ البلد زمام الأمور في هذا المجال. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما فتئت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام تدعم عملية تطوير هيكل وطني، أنشئ في عام ٢٠٠٨، بتوفير التدريب وتنسيق أنشطة مكافحة الألغام. وتقوم الدائرة أيضا بدور في وضع إطار قانوني يحكم الهياكل الوطنية، إذ عملت مع الجيش والشرطة والمجتمع المدني لإقامة قُدرة

مُستبَقاً للاستجابة، وتدعو إلى أن تتسلم الحكومة ملكية تركة الألغام الأرضية ومن مخلفات الحرب من المتفجرات.

٨٣ - وفي العراق، ما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم الهيئة العراقية لمكافحة الألغام والحكومة لمراجعة خططها الاستراتيجية الأصلية. وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وقر البرنامج دورات تدريبية وحلقات عمل بشأن التخطيط الاستراتيجي ودعم إيجاد قدرات تشغيلية لإزالة الألغام من خلال إنشاء منظمة غير حكومية متخصصة في جنوب العراق. وعلاوة على ذلك، قام كل من البرنامج الإنمائي واليونيسيف بدعم الجهود الرامية إلى بناء قدرات إدارية في العراق من خلال تعزيز المؤسسات القائمة.

٨٤ - وفي الأردن، لقيت الخطة الوطنية لإزالة الألغام للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ دعماً حكومياً ودولياً قوياً. وقام البلد بتطوير القدرات الوطنية، بما في ذلك وضع خطة وطنية، وإجراء دراسة استقصائية عن تأثير الألغام، ووضع معايير لمكافحة الألغام، وإنشاء فريق لإدارة الجودة، وإنشاء قاعدة بيانات بضحايا الألغام، ووضع برنامج للتوعية بمخاطر الألغام. وتجري إعادة تصميم الخطة الوطنية للنظر في مسائل الانتقال وإنهاء الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. وفي كوسوفو، تعاون البرنامج الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام والأمم المتحدة على وضع خطة استراتيجية متعددة السنوات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، ويواصل تقديم المساعدة للقدرات الوطنية التي تم إيجادها في عام ٢٠٠٢. وتدعم الأمم المتحدة هذه القدرات الوطنية عن طريق توفير المعدات وبرنامج تدريبي لها.

٨٥ - وفي لبنان، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صياغة خطط أساسية لمكافحة الألغام، بما في ذلك استراتيجية الوضع النهائي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال مكافحة الألغام، والخطط الطويلة الأجل، والخطط السنوية، وذلك من خلال توفير التدريب، والمشورة التقنية، والمساعدة الإدارية. وعمل كلٌّ من دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم الدعم في لبنان من أجل تطوير القدرات الوطنية. وظلت الدائرة، منذ عام ٢٠٠٧، تدعم استراتيجية انتقالية عن طريق المساهمة بالمعدات والموارد البشرية للمركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام من مركز الأعمال المتعلقة بالألغام والتنسيق في جنوب لبنان عقب إغلاقه. وفي موريتانيا، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الهيئة الوطنية، وقدم المساعدة في وضع استراتيجية وطنية وخطة وطنية لمكافحة الألغام.

٨٦ - وفي موزامبيق، وضعت الخطة الوطنية لمكافحة الألغام للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ للاسترشاد بها في الأنشطة المضطلع بها في هذا البلد. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة عن طريق ضمان شمول واتساق الوثائق الاستراتيجية الرئيسية، كما يدعم الامتثال

للمقتضيات الدولية من خلال توفير الخبرات التقنية والأموال التي تهدف إلى تعزيز القدرات. وفي نيبال، حيث لم يتم بعد وضع خطة وطنية، يتولى تنسيق وتطوير أنشطة مكافحة الألغام بصفة رئيسية فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام.

٨٧ - وفي المناطق الشمالية من الصومال، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن كثب مع الهيئات الوطنية للمساعدة في وضع خططٍ لمكافحة الألغام، وتوفير الدعم التقني. ووضعت خطةً استراتيجية أيضاً في منطقة "بونتلاندا" الصومالية. وتتولى سلطة المنطقة المسؤولية عن البرنامج العام لمكافحة الألغام، بينما يُعنى فريق إزالة الألغام بأنشطة إزالة الألغام. وفي منطقة "صوماليلاند" الصومالية، تقوم سلطة المنطقة أيضاً بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، بينما يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدريب والدعم الفني لتعزيز فعالية أنشطة مكافحة الألغام.

٨٨ - وبدأت الأمم المتحدة في تطوير القدرات في مجال مكافحة الألغام في جنوب وسط الصومال في أوائل عام ٢٠٠٨. وأحرز بعض التقدم في مجال استقصاء المجتمعات المحلية وتوعية العائدين بمخاطر الألغام. بيد أن الوضع الأمني لا يزال هشاً، ويؤثر بالتالي على القدرة على الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية. وفي النيجر ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في عام ٢٠٠٨ على إنشاء فريقٍ عاملٍ معني بالإجراءات المتعلقة بالألغام في إطار اللجنة الوطنية لجمع ومراقبة الأسلحة غير المشروعة، من أجل تقديم الدعم للحكومة في التخطيط لأنشطتها في مجال مكافحة الألغام.

٨٩ - وساعدت الأمم المتحدة السودان في بناء قدراتٍ وطنيةٍ من خلال توفير دوراتٍ تدريبيةٍ في مجال الإدارة والخبرة التقنية، ومساعدة الهيئات الوطنية في تأسيس مقارها ومكاتبها.

٩٠ - وفي طاجيكستان، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام في تعزيز فعالية إدارة العمليات وتنسيقها ورصدها وضمان جودتها. وفي تايلند، يدعم البرنامج الإنمائي المشروع الوطني لتطوير القدرات الرامي إلى تعزيز التخطيط والتنسيق الاستراتيجيين وقد أنشأت الحكومة عدداً من القدرات التنفيذية ومن ضمنها مراكز للتدريب ووحدات لمكافحة الألغام.

٩١ - وفي أوغندا حيث يملك البلد زمام برنامج مكافحة الألغام وينفذه، قدم البرنامج الإنمائي الدعم المالي والمساعدة التقنية لأغراض منها وضع معايير وطنية لمكافحة الألغام، ووضع مسودة سياسة يسترشد بها في أنشطة مكافحة الألغام، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية عن الضحايا.

٩٢ - وشهد عمل الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات الوطنية لمكافحة الألغام تقدماً كبيراً في الفترة المشمولة بالتقرير. ووضع العديد من الخطط الاستراتيجية الوطنية بدعم من فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام وبفضل خبراته. وكان دعم الأمم المتحدة قيماً كذلك في مجال تطوير القدرات بالعديد من الدول، وتوفير الدعم المالي والتقني اللازم لتعزيز الهياكل الوطنية لمكافحة الألغام. إلا أن هناك تحديات مستمرة تستدعي اتخاذ إجراءات. وفريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام على أتم الاستعداد وسيواصل تقديم المساعدة إلى الدول المتضررة بناءً على طلبها.

خامساً - جدول أعمال الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام: التطلع إلى الأمام

٩٣ - تبين الفروع السابقة من هذا التقرير التقدم القابل للقياس المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. ونظراً إلى أن فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام يشارف على إنجاز استراتيجيته الخمسية الحالية وينظر في أولويات ومعايير مرجعية جديدة من أجل استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، يقر الأمين العام بأنه لا تزال هناك تحديات حسيمة. وستتمخض عن المؤتمر الثاني لاستعراض معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد الذي سيعقد في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في كارتاخينا، كولومبيا خطة عمل جديدة تستند إليها المساعدة المقبلة التي ستقدمها الأمم المتحدة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وفي كارتاخينا، ستقدم الأمم المتحدة تقريراً عن الإنجازات المحرزة حتى الآن، وعن الدروس المستفادة، وتحدد الأولويات والتحديات للسنوات الخمس القادمة. وستعتم الأمم المتحدة جميع الفرص المتاحة لتشجيع الدول الأطراف على مواصلة دعمها للإجراءات المتعلقة بالألغام وفقاً للالتزامات الواردة في المعاهدات الدولية وتنتهي في نهاية المطاف المعاناة التي تسببها الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات. وسيكون من الأهمية بمكان الحفاظ على مستويات تمويل كافية في السنوات القادمة لدعم البرامج والأنشطة.

٩٤ - وفي الوقت نفسه، برزت تحديات إضافية تستدعي الاهتمام وقد تكون موضع تفصيل في الاستراتيجية الجديدة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. والأمم المتحدة مسؤولة عن التخفيف من حدة المخاطر التي تحدق بعمليات السلام بسبب الألغام الأرضية، ومخلفات الحرب من المتفجرات، وعلى نحو متزايد، الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي أهملت، أو خزنت، أو لم تعمل. ووفقاً لمناقشات السياسات

بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة شؤون السلامة والأمن، تعتزم دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام زيادة تطوير القدرة على تقديم المشورة والمساعدة لعمليات السلام في مكافحة خطر هذه الأجهزة وآثارها.

٩٥ - وبالإضافة إلى ذلك، كانت المنظمات المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام في طليعة المتصددين للانفجارات غير الخاضعة للمراقبة في مرافق تخزين الذخائر. ويبدو أن الحاجة تتزايد إلى تقديم المساعدة التقنية إلى الدول بشأن التدمير الآمن لمخزونات الذخائر المتدهورة والمتقادمة والمشورة التقنية فيما يتعلق بالتخزين الآمن للذخائر وإدارة المخزونات.

٩٦ - وتضطلع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، بصفتها جهة منسقة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة عمليات حفظ السلام، بدور نشط داخل فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام في إعداد حملة دعوة تهم الأشخاص المتضررين بسبب الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات. وبالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف، ستواصل دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام توسيع نطاق نشر مجموعة مواد الدعوة المتعلقة بالإعاقة بغرض توعية الدول التي ليست أطرافاً بعد باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأحكامها.

٩٧ - ويجب أن يواصل فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام والدول الأعضاء ودوائر مكافحة الألغام عموماً الالتزام بالعمل الذي لا يزال يتعين القيام به لتحقيق أهداف الصكوك الدولية القائمة وتلك التي على وشك أن تدخل حيز النفاذ، وتنتهي، في نهاية المطاف، المعاناة التي تسببها الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات، مع التصدي للتهديدات الناشئة. ولذلك، يوصي الأمين العام بجدول أعمال تطلعي تقوم في إطاره الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) مواصلة التنسيق والالتزام بتحقيق هدف إنهاء المعاناة التي تسببها الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات، بما فيها مخلفات الذخائر العنقودية، والذخائر المهملية، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، عن طريق الاستمرار في توفير الموارد اللازمة بصفة خاصة لدعم بناء القدرات الوطنية في مجال مكافحة الألغام وتطوير هذه القدرات وتعزيزها؛

(ب) التصديق على الإطار القانوني للإجراءات المتعلقة بالألغام، أو الانضمام إليه: اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد؛ والبروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية والبروتوكول الخامس؛ واتفاقية الذخائر العنقودية؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري؛

(ج) توصل الأطراف في البروتوكول الخامس إلى اتفاق بشأن وضع معايير لتنفيذ البروتوكول تنفيذاً فعالاً يكفل على أفضل وجه حماية المدنيين بالاستفادة من الدروس المستخلصة من تنفيذ معاهدات أخرى ذات صلة؛

(د) مواصلة دعم تطوير قدرة الأمم المتحدة على النشر السريع الذي يسهم مباشرة في حماية المدنيين وكفاءة العمليات الإنسانية في حالات الطوارئ والإنعاش المبكر؛

(هـ) مواصلة الإشارة في قرارات الأمم المتحدة إلى الدور الحاسم للإجراءات المتعلقة بالألغام في صنع السلام وحفظه وبنائه، بما في ذلك تقديم المساعدة الإنسانية بكفاءة والعودة الآمنة للاجئين والمشردين داخلياً؛

(و) الاستمرار في كفاءة إتاحة الموارد الوطنية والدولية الكافية لأنشطة مكافحة الألغام، دعماً للتنمية المستدامة على سبيل الذكر لا الحصر؛ في حالات الطوارئ، وفي العمليات الإنسانية وعمليات السلام؛

(ز) تعميم الإجراءات المتعلقة بالألغام في خطط التنمية لكفالة توفير الموارد الكافية لأنشطة إزالة الألغام واتساقها مع أولويات وخطط التنمية الأوسع نطاقاً؛

(ح) استغلال فائدة المعدات الآلية المتطورة المتاحة حالياً وزيادة استخدام الآلات في إزالة الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات، حسب الاقتضاء؛

(ط) الاعتراف بالدور الذي يمكن أن تضطلع به دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، فيما يتعلق بتقديم المشورة والمساعدة بالشكل المناسب لعمليات السلام للتصدي لآثار الأجهزة المتفجرة المرتجلة وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات بالتعاون مع الوحدات الأخرى للمكتب؛

(ي) دعم جميع أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام في التنفيذ الناجح للاستراتيجية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ وفي وضع استراتيجية مقبلة للأعمال المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١١-٢٠١٥؛

وبالتعاون مع دوائر مكافحة الألغام الأوسع نطاقاً:

(ك) زيادة جهودها لتعزيز الامتثال لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد؛ والبروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية والبروتوكول الخامس؛ واتفاقية الذخائر العنقودية؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري؛

(ل) زيادة الموارد والبرامج لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيهم الناجون من الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات، لا سيما في قطاعات الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم والعمل، مع الاسترشاد باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(م) منع إلحاق الأذى بالمدينين، ولا سيما الأطفال، عن طريق توجيه التحذيرات الفعالة، والتوعية بالمخاطر، واتخاذ التدابير الوقائية الأخرى الرامية إلى حماية سكانها من الآثار المباشرة وغير المباشرة للألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات بما فيها الذخائر العنقودية والأجهزة المتفجرة المرتجلة؛

(ن) اتخاذ خطوات ملموسة لكفالة تأثير متساو لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام على النساء والرجال والفتيان والفتيات، وتمتع الجميع بالمساواة في إمكانية الاستفادة منها، واضطلاعهم على قدم المساواة بدور في صنع القرار في مجال مكافحة الألغام في مجتمعاتهم، وبرصد مدى هذه الجهود وفعاليتها؛

(س) مواصلة وضع وتنفيذ المنهجيات الرامية إلى التقييم المنتظم لأثر أنشطة مكافحة الألغام على جميع أفراد المجتمعات المستفيدة بغرض ضمان أداء المهام التنفيذية واستغلال الأرض المفرج عنها بأكبر قدر من الفعالية.